(29-32)

الدولة الفلسطينية المستقلة في السياسة الخارجية الأمريكية

رمال باراك المتحركة

وما ان بلغت الانتفاضة الباسلة ذروتها، وهي تحتفل بالذكرى الثالثة عشرة للانتفاضة الكبرى، حتى انقضت عليها مؤامرة التصفية الذاتية من خلال خُلَّب الوعود. ومن خلال محاولة استثمار ما خلفه العدوان الصهيوني الغاشم والشامل على كل الارض وكل الشعب. واصبحت الاغتيالات المباشرة لنشطاء الانتفاضة من القوى الوطنية والاسلامية، وفي مقدمتهم النشطاء من كوادر حركتنا فتح اسلوبا دمويا معتمدا من القيادة العسكرية التي يوجهها الارهابي الاول ايهود باراك. ذلك المجرم الذي يتفاخر بالاوسمة التي تطرز تاريخه الاسود بارتكابه مجزرة فردان في بيروت، ومجزرة سيدي بوسعيد في تونس. وهو اذ يلوح بصواريخ موفاز ومدفعيته وكل اسلحته المحرمة دوليا، فانه يلوح باليد الاخرى بمرونة بنعامي وجلعاد شير وجونيسار بعد ان يدهنهم بزبدة مسمومة بالمرونة الكاذبة التي هي في حقيقتها رخاوة الرمال المتحركة، التي يحاول باراك من خلالها ان يصطاد من القيادة الفلسطينية من يعتقد انهم على استعداد للتهالك نحو البحث عن تهدئة يحصدون من خلالها ما يمكن ان يساعدهم في استثمار مشاريعهم الذاتية، سواء كانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية.

لقد نصب باراك فخ الرمال المتحركة تحضيرا لهزيمة جديدة لكل من تسول له نفسه ان يغوص في دماء الشهداء... ويشحذ منجله قبل اوان الحصاد.

لقد اقدم باراك على اقحام الانتفاضة ومصيرها في قلب لعبة الانتخابات الاسرائيلية ومزايداتها. وهو يدرك جيدا أبعاد هذا الاقحام على خلخلة التلاحم الذي حققته الانتفاضة على قطاعات الشعب الفلسطيني كافة. وهو الامر الذي انعكس ايجابيا على الساحات العربية والاسلامية والدولية. فالانتفاضة التي انطلقت من ساحة المسجد الاقصى لتشمل القدس. وتتسع لتغطي كل فلسطين متأججة في قلب الجليل والمثلث والساحل والنقب، وعابرة الحدود المصطنعة شرقا وغربا لتمتد من المحيط الى الخليج، ولتفرض انعقاد قمة عربية كانت الارادة الامريكية تحول دون انعقادها. وكذلك قمة اسلامية فرضت على قطر طرد العلم الاسرائيلي الذي كان يرفرف في سمائها. لقد كان اقحام الانتفاضة في بورصة المزايدات الانتخابية يهدف الى تحريك نزوات البحث عن الربح السريع لمن يتضررون من استمرار الانتفاضة، حيث مصالحهم الذاتية والوكالات التي حصلوا عليها لاستيراد البضائع الاسرائيلية وصفقات الكومشن ومداخيل ما يحلمون بتحقيقه عبر الاحتكارات والكازينوهات وكل ما هو آت.. آت.

هؤلاء الذين ارتفعت اصواتهم منذ اول دفعة شهداء يطالبون بوقف شلال الدم، وهم الذين يطالبون بالعودة الى ما كانت عليه الامور وكأن شيئا لم يكن، على الرغم من الجرائم التي ارتكبها الجيش الاسرائيلي الذي شن حربه العدوانية على السلطة الوطنية بمؤسساتها تماما كما شنها على الشعب الفلسطيني الاعزل.

والى جانب هؤلاء... تحركت لدى فئة اخرى نزعة توظيف ما حققته الانتفاضة من انجازات الصمود. وما يمكن لهذه الانجازات من تحسين شروط العودة الى التفاوض دون احداث تغيير واضح في مرجعية عملية السلام، التي فرضها الاسرائيليون من خلال سلسلة التراجعات التي تمت في مسيرة

التفاوض العبثي خلال سبع سنوات عجاف بدءا من اوسلو... الى طابا... الى بروتوكول الخليل الى نهر الواي... ومن ثم شرم الشيخ... واخيرا كامب ديفيد. حيث لم تعد قرارات الشرعية الدولية 242، 833 ومبدأ الارض مقابل السلام هي مرجعية التنفيذ وانما اصبحت قضايا للتفاوض عليها، فالقرار 242 في نظر باراك لا ينطبق على الساحة الفلسطينية ومبدأ الامن مقابل السلام كان يهدف الى الغاء الارض من عملية التفاوض النهائي. وقد تم كل هذا الاجحاف بالحقوق الفلسطينية في ظل رعاية امريكية هي في حقيقتها رعاية صهيونية ليكودية كان يمثلها دينس روس اصدق تمثيل. وقد حرصت هذه الرعاية على احتكار عملية السلام. طاردة بذلك الراعي الرسمي الروسي... ومغلقة الطريق في وجه الا مم المتحدة لتحول دون صيانتها وحمايتها للقرارات التي تشكل مرجعية عملية السلام.

ولا نريد الاشارة مطولا الى تلك القوى الرافضة اصلا لعملية السلام من اساسها والتي تردد دائما موقف ألم نقل لكم... ويتحدثون باستمرار عن التحريرالكامل دون اية رؤية واضحة لذلك. وما يعنينا من الناحية العملية هي تلك الروح النضالية التي تعبر عنها الانتفاضة والقيادة السياسية لجماهير شعبنا الفلسطيني التي تمثلها القوى الوطنية والاسلامية في برنامجها المتعلق بالانتفاضة وباهدافها المحددة في تنفيذ قرارات الشرعية الدولية. وهذه القوى تفرق بين العودة الى طاولة المفاوضات وكأن شيئا لم يكن، او للمقايضة على الانتفاضة بتحسين الموقف التفاوضي، وبين استمرار الانتفاضة كجزء اساسي من قوة الدفع لعملية تفاوضية تقوم على اساس مرجعية جديدة تنطلق من اعتراف واضح من الحكومة الاسرائيلية بقرارات الشرعية الدولية جميعها للتنفيذ وليس للتفاوض عليها، بما في ذلك القرار 194 الذي يؤكد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها.

ان باراك... الذي كان يعيش ازمة متفاقمة بعد ان ارتكب سلسلة من الجرائم في حق الشعب الفلسطيني لا يستحق المكافأة التي يطالب بها من القيادة الفلسطينية ومن الشعب الفلسطيني بالانتصار له ضد من هو اسوأ منه، سواء كان شارون او نتنياهو، ان المفاضلة هنا لا تكون بين اي من هؤلاء، وانما بينهم جميعا من جهة وبين الانتفاضة المباركة, الضامنة للوحدة الاكيدة لتحقيق اهداف شعبنا باستمرارها حتى النصر. من جهة اخرى لقد ادركت حركة فتح التي تقود هذه المرحلة سواء من خلال موقعها في صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية او في السلطة الوطنية، ان حسن النوايا تجاه عملية السلام قد فسره الصهاينة على انه نقطة ضعف. وان خيارات الشعب الفلسطيني محصورة فقط حول طاولة المفاوضات، اما وقد شمر شعبنا عن ساعد الجد والعمل بعزيمة واصرار.. وانطلق بقيادة الحركة ومنظمة التحرير الفلسطينية نحو تأكيد خياراته المختلفة بما فيها العودة للكفاح المسلح والثورة الشعبية المسلحة الشاملة، في حال استفحال العدوان الصهيوني الغاشم، فان حسن النوايا تجاه باراك صار يشكل خطيئة قاتلة لا يجوز ارتكابها. وليس من الحكمة ان يكون حسن النوايا مهدرا تجاه الرئيس كلينتون الذي عجز وهو في اوج قوته عن دعم مسيرة السلام باخلاص. فهو على الرغم من اكتشافه لصهيونية دينس روس الذي ضلله اكثر من مرة. الا انه ظل يوليه ثقته حفاظا على رضى اللوبي الصهيوني والاسرائيلي الذي يمثله روس والذي يسيطر على الكونغرس والادارة بشكل فاضح (1).

اربعة واربعون سبباً لرفض مقترحات الرئيس كلينتون

الذين تابعوا ما جرى في خلوة كامب ديفيد وما صدر عنها بعد انفضاضها من معلومات مؤكدة كشفت حقيقة الضغوط التي مارسها كلينتون وبطانته على الاخ ابو عمار والوفد الفلسطيني المفاوض، ادركوا ان مقترحات الرئيس كلينتون لم تكن عرضاً للتنفيذ وانما لمجرد التسجيل والتوريث. لقد انقضى

لقاء كامب ديفيد دون أي وثائق يمكن الرجوع اليها، كان التفاوض الشفهي هو الاساس، وكان الحديث يدور حول ضرورة استكمال التفاوض الثنائي تمهيداً للعودة الى كامب ديفيد من جديد. وقد قرر باراك ان يكون التفاوض الثنائي على طريقة الجنرال المتغطرس الذي يتبنى سياسة الانتقام التي تحطم الارادات. فكانت الانتفاضة وكانت ردود الفعل العربية والاسلامية التي هددت المصالح الامريكية في المنطقة. وفي هذه الاجواء الدامية والمصالح الامريكية المهددة والانتخابات الفاشلة بالنسبة لكلينتون، ومن تمزق في المجتمع الاسرائيلي وفي الكنيست ادى الى استقالة باراك والدعوة لانتخابات جديدة لرئيس الوزراء. في كل هذه الاجواء جاءت المقترحات الامريكية ,التي هي في الاصل مقترحات صهيونية صاغها دنيس روس بالتعاون مع باراك وتبناها الرئيس كلينتون الذي كان يدرك جيداً انها ستكون مرفوضة من ياسر عرفات دون أي تعليق. ولكن ياسر عرفات لم يتعامل مع المقترحات بردود الفعل كأي مواطن او سياسي عادي, خاصة انه ادرك مغزى طرحها وتوقيته. فالمقترحات طرحها كلينتون باعتبارها رسالة السلام. ورفض السلام له ثمن. ولكن الرسالة بالنسبة لياسر عرفات كانت طلب استسلام وهو امر مرفوض. ومن هنا جاءت لغة محاولة تفتيت المؤامرة تحت عنوان درء المفاسد ليكون تعبير نعم للسلام.. ولا للاستسلام. نعم ولكن، يعني الرفض للمقترحات. كنا نفضل الوضوح البناء بالرفض القاطع حتى يتم تأكيد رفض توريثها للادارة الجديدة. وكان على هذه الكلمة ان تغوص في تفاصيل المقترحات وتقلب امعائها ليرى الجميع انها مجرد خدعة كبيرة. وكانت مجموعة التساؤلات التي ارسلها الاخ ابو عمار واللجنة التنفيذية للرئيس كلينتون حول مقترحاته تشكل الاسباب التي تحول دون قبولها. وان تعديل هذه النصوص بما يلتزم بقرارات الشرعية الدولية باعتبارها مرجعية عملية السلام حتى النهاية يجعل لكل حادث حديث.

وانطلاقاً من مبدأ قبول المرجعية وقبول الاتفاقيات على الرغم من كل ما فيها اصلاً من اجحافات، وبعيداً عن مقياس الحقوق التاريخية والطبيعية التي تعبر عنها مبادئ واهداف ومنطلقات حركة فتح، فاننا لا نكاد نرى سبباً واحداً يجعلنا نوافق ولو مبدئياً على هذه المقترحات. اما اسباب رفضها فهي كثيرة ولابد من تفصيلها على النحو التالي:

اولا: مرجعية عملية السلام

انطلقت العملية على اساس قرارات الشرعية الدولية 242، 338، ومبدأ الارض مقابل السلام اضافة الى القرارات المتعلقة بالدولة رقم181 وبالقدس رقم 252، وباللاجئين رقم 194، وبالمستوطنات رقم 486.. وقد انتهكت الاقتراحات المرجعية في المواقع التالية مما يؤكد ضرورة رفضها:

1. عدم تنفيذ الانسحاب الكامل من الارض المحتلة حسب قراري مجلس الامن 242، 338 والدعوة الى اقتطاع اجزاء من الارض تفرض تقسيم الدولة الفلسطينية الى ثلاثة كانتونات منفصلة مما يحول دون التواصل الجغرافي التي نصت عليه اتفاقيات اوسلو المجحفة.
2. المطالبة بالتوصل الى سلام كامل دون انسحاب جيش الاحتلال والمستوطنين انسحاباً كاملاً عسكرياً ومدنياً من الا راضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وذلك خلا فاً لمبدأ الارض مقابل السلام.. فالانسحاب الناقص يعطي سلاماً ناقصاً.. وهذا وضع لا ينهي حالة الصراع المطلوب في المقترحات.
3. المطالبة بتقسيم القدس الى حد التفتيت دون اعتبارها جزأ لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة بما يتناقض مع قرار مجلس الامن رقم 252 الخاص بالقدس الشرقية.
4. الدعوة الى الغاء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها وفرض حالات التوطين والتأهيل وبعض حالات عودة على اساس انساني تحت عنوان لم الشمل.

5. فرض شرعية الاستيطان من خلال اقتراح ضم 5 % من مساحة الضفة الغربية لاستيعاب المستوطنين وهو ما يتناقض مع كل القرارات التي صدرت عن مجلس الامن والجمعية العامة التي تعتبر الاستيطان غير شرعي وعقبة في طريق السلام.

ثانياً: رعاية عملية السلام

لقد تم توقيع اتفاقيات السلام برعاية امريكية روسية ومشاركة اوروبية وعربية وممثل الامم المتحدة. ولكن احتكار ادارة كلينتون الصهيونية لرعاية العملية، خاصة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية دون تطبيق، جعل الموقف الفلسطيني يؤكد على ضرورة الرعاية الدولية الكاملة. فانه اضافة للاسباب المتعلقة بالمرجعية فاننا في مجال رعاية عملية السلام نضيف الاسباب التالية لرفض المقترحات:

6. فرض تغييب دور الامم المتحدة بهدف تغييب قراراتها كمرجعية.
7. الاحتكار الامريكي يعني لنا من خلال التجربة ان مجموعة صهاينة البيت الابيض واللوبي الصهيوني هم الذين يتحكمون بمستقبل قضية الشعب الفلسطيني. وهم في كثير من الحالات يفضلون المصلحة الاسرائيلية على المصلحة الامريكية بسبب ارتباطهم الايديولوجي بالفكر الصهيوني.
8. غياب الرعاية الدولية يعني غياب الضمانات لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وفسح المجال للمراوغة والمناورة وعدم الالتزام.
9. المقترحات الامريكية تتحدث عن نهاية صراع في الوقت الذي تقترح فيه اعلان مبادئ جديد يلغي مرجعية عملية السلام ولا تتعامل مع الوضع النهائي للعملية التي تتطلب تنفيذ القرارات وليس اللف والدوران حولها. فقبول المقترحات ولو بتحفظ يحول المرجعية الاساسية الى مطلب فلسطيني غير ملزم ويحرر الاسرائيليين والامريكان منه.
10. الغموض الذي يكتنف نصوص الاقتراحات يتطلب رعاية دولية تفرض الوضوح البناء بدل الغموض المدمر حتى لا يكون تفسير النصوص مرهوناً باللوبي الامريكي وبغطرسة القوة الاسرائيلية.

ثالثاً: الارض الفلسطينية

الى جانب ما اشرنا اليه من اسباب عدم الالتزام بقراري الانسحاب الكامل 242، 338 ومبدأ الارض مقابل السلام. فان اسباباً اضافية تتعلق بالارض نضيفها الى الاسباب اعلاه، وهي:

11. تنطلق الاقتراحات من ان النزاع يدور حول الارض المحتلة عام 1967 والتي تعادل 23 % من مساحة فلسطين التاريخية. وهم يتغافلون عن الحق التاريخي والطبيعي للشعب الفلسطيني في كامل الارض الفلسطينية. ويتجاهلون قرار الجمعية العامة 181 الذي قسم فلسطين الى دولة يهودية تسيطر على 52% ودولة عربية تسيطر على 44 % وكيان دولي منفصل للقدس يعادل 2%: لقد خضعت الارض الفلسطينية قسرا الى صفقة التقسيم ثم الى صفقة الاحتلال القسري لنصف الارض المقررة للدولة الفلسطينية ونصف كيان القدس. وما تبقى يساوي 23 % وهم يريدون ان يفرضوا عليها صفقة تقسيم جديدة.
12. ممارسة الخداع في النسب التي يتحدثون عنها. علماً اننا رفضنا في مجال التفاوض الحديث عن النسب المئوية للارض.. فالاساس هو مبدأ الانسحاب الكامل. ومع ذلك فعندما يقول كلينتون ان الفلسطينيين يتحدثون عن 100 % من الارض وان الاسرائيليين يتحدثون عن 90 % أي انهم يريدون ضم 10 % فقط: وقد حاول كلينتون ان يصل بالضغط التوفيقي المضلل الى الوسط اي 95 %

للفلسطينيين. وهذا الرقم في ظل ظروف توازن القوى المهتز يعتبره البعض صفقة رابحة. وعندما تم كشف النقاب عن سر الارقام فان الكثيرين ادركوا ان النسبة الحقيقية هي غير ذلك وهي التي ستمزق الكيان الفلسطيني الى كنتونات. فـ 95 % لا تحسب من جميع اراضي الضفة الغربية المحتلة عام 1967 وانما بعد ان يتم اقتطاع القدس التي تم ضمها، والمنطقة الحرام في اللطرون والبحر الميت، وهو ما تعادل مساحته 18 % من الضفة. هذا يعني الانسحاب من 95 % من 82 % ويعادل 77 %. من مساحة الضفة الغربية.

13. من هذه الـ 77 % الباقية تطالب المقترحات انسحاب 5 % اضافة الى تأجير 3 % لمدة تسعماية وتسعة وتسعين سنة " أي حتى يوم القيامة"؟!!. يبقى 69 % وهو ما يعادل 15 % من الحق التاريخي والطبيعي للشعب الفلسطيني في اراضي وطنه.

14. والاقتراح الذي يطالب بالحفاظ على 80 % من المستوطنين في اماكن استيطانهم، على الرغم من عدم شرعيته فانه يعطيهم من الارض ما يعادل اربعة اضعاف الارض التي تقوم عليها المستوطنات الان. فجميع المستوطنات المبنية تقوم على 1.6 % من مساحة الضفة الغربية. واعطائها 5-6 % يعني ثلاثة الى اربعة اضعاف مساحتها.

15. على الرغم من رفضنا المطلق لمبدأ تبادل الاراضي كشرط مسبق وليست نتيجة تفاوض بين دولتين مستقلتين، فان الاقتراحات اشتملت على تبادل 5 % من الاراضي الفلسطينية مقابل 1-3 % من الارض المحتلة عام 1948. وبدل ان تكون بنفس القيمة والمثل فان المقترحات تقتطع اهم الاراضي واخصبها واكثرها ازدحاماً بالسكان وتحتوي على الحوض المائي الاساسي للفلسطينيين وتحاصر القدس العربية مقابل ارض صحراوية تستخدم كمكب للنفايات النووية.

16. إن اقتراح تأجير ارض فلسطينية لمدة طويلة هو حالة ضم تحت مسميات خادعة ولا ندري لماذا ستستخدم هذه الارض. وهل هي محاولة لالغاء ما تم الاتفاق عليه حول الممر الآمن كجزء اساسي من عملية السلام من مرحلة غزة اريحا اولاً والذي استمرت المماطلة حوله حتى الان.

17. اعطاء الاقتراحات لعملية تواصل الارض المقترح ضمها او استئجارها من قبل اسرائيل بحيث تؤدي الى تقطيع اوصال الارض الفلسطينية.

18. ان صورة الوطن الفلسطيني حسب المقترحات يعطي صورة عن النزاع المستقبلي بين رؤوس المثلثات المتقاطعة والمتداخلة بحيث تتعطل الحياة المستقبلية للشعب الفلسطيني نتيجة هذا التداخل الجغرافي بدل الفصل الجغرافي، وستكون الحدود المشتركة بين الارض الفلسطينية واسرائيل بعد التعديلات حسب الاقتراحات تعادل عشرة اضعاف طول الخط الاخضر القائم الان حيث ستكون محيطات البؤر والكتل الاستيطانية مناطق احتكار دائمة للنزاع المستقبلي.

19. النظر الى خارطة الوضع حسب المقترحات يعطي صورة اولية ان الدولة الفلسطينية غير قابلة للبقاء او النمو او استيعاب النازحين. لهذا فاننا نرفض استخدام الكتل الا ستيطانية كمبدأ تفاوضي يفرض نفسه على الارض.

20. ضم مساحة من الاراضي غير المأهولة تحت عنوان اسباب امنية هو امر مرفوض لانه يقلص السيادة الفلسطينية ويجعل الدولة المنشودة مجرد كيان ملحق خاصة بالسيطرة على الحدود الشرقية على طول نهر الاردن.

رابعا: القدس

اقترح كلينتون ان يسود مبدأ عام بان تكون المناطق العربية تابعة لفلسطين وان تكون المناطق

اليهودية تابعة لاسرائيل. كما ناشد كلينتون الطرفين بوضع خرائط تؤمن الحد الاقصى من التواصل الجغرافي لكل من الطرفين مع اشارة حول حقوق الجانبين على الحرم الشريف والجدار الغربي. ان المقترحات المتعلقة بالقدس تضيف اسباباً جوهرية لرفض المقترحات اهمها ما يلي:

21. رفض مبدأ التهويد والضم باعتبار ان القدس المحتلة عام 1967 كل ما فيها هو لفلسطين ولا يجوز التسليم باجراءات التهويد والضم التي مارستها اسرائيل منتهكة بذلك قرارات الشرعية الدولية.
22. رفض أي تسليم باي حق لليهود في المسجد الاقصى المبارك الذي لا يجوز تدنيسه من قبل المتعصبين الصهاينة.
23. رفض أي حق لليهود في الحائط الغربي.. حائط البراق او امتداده وهو الامر الذي اقرته لجنة بريطانية خاصة بعد ثورة البراق عام 1929 وجاء قرارها عام 1931 بحق ملكية الجدار للوقف الاسلامي ولا يجوز لليهود وضع طاولة قرب الجدار وتكون صلاتهم قربه باذن من المسلمين.
24. رفض الحديث عن ما يسمى حائط المبكى الذي يبلغ طوله 58 متراً وكذلك رفض امتداده ليشمل الحائط الغربي كله البالغ طوله 485 باعتبار ان هذا الجدار كله هو جزء من المسجد الاقصى ولا تجزئة للسيادة عليه.
25. رفض التسليم بحق اليهود في النفق تحت الحائط الغربي حيث ان مجرد فتح هذا النفق عام 1996 في عهد نتنياهو اشتعلت هبة الاقصى التي لم تهدأ الا بعد فرض بروتوكول الخليل على نتنياهو والانسحاب من مناطق هامة من الخليل.
26. رفض مبدأ تقاسم السيادة على الحرم القدسي الشريف بحيث يكون ما تحت الاقصى للسيادة الاسرائيلية وما فوقها للسيادة الفلسطينية.
27. رفض مبدأ السيادة الاسرائيلية على المواقع ذات العلاقة باليهود ضمن مساحة القدس الشرقية مثل ما يسمونه حارة اليهود والمقبرة اليهودية، ومدينة داود التي تقوم عليها اليوم بلدة سلوان. ان هذا يعني من جديد طلب التسليم بتمزيق المدينة الى شوارع فسيفسائية تتعارض مع قدسية المدينة التي يدعي الصهاينة انهم يريدونها موحدة. وهم يريدونها كذلك تحت سيادتهم المطلقة. ان مستقبل المدينة المقدسة هي ان تكون مفتوحة للمؤمنين وللمتدينين بحيث يصل كل الى اماكنه المقدسة تحت السيادة الفلسطينية الاسلامية والمسيحية والتي لا تتعارض مع أي اديان سماوية بما فيها الديانة اليهودية.
28. لقد اغفلت الاقتراحات الحقوق العربية في القدس الغربية. حيث اكثر من 0% من القدس الغربية تقوم على ممتلكات عربية مغتصبة.

خامساً: اللاجئون الفلسطينيون

كان انطلاق الثورة الفلسطينية المسلحة عام 1965 تحت عنوان (طريق العودة، طريق الوحدة) ولم تكن العودة المقصودة حينها حسب القرار 194، أي عودة في ظل الكيان الصهيوني، وانما عودة في ظل تحرير فلسطين. وجاء احتلال كامل الارض الفلسطينية عام 1967 ليصبح البرنامج السياسي المنسجم مع موازين القوى يقبل بدولة فلسطينية في الضفة والقطاع.. حيث تمت المساومة على مساحة الارض. ولكن حق العودة المقدس لم يكن بالامكان التنكر له. فقضية اللاجئين هي جوهر قضية الصراع العربي الاسرائيلي. فاللاجئون اصحاب حق. وهم يقيمون الان في عدة بلدان عربية، سواء اكتسبوا جنسية ومواطنة تلك الاقطار ام لازالوا يعيشون في مخيمات اللجوء. ولكنهم يرفضون فكرة التوطين بشكل عام. ويطالبون بحقهم في العودة من الناحية المبدئية. وهذا الحق المقدس الذي اقرته الشرعية الدولية في

قرارها 194 هو الذي تنتهكه اقتراحات كلينتون. والى جانب هذا الانتهاك الصارخ فهنالك اسباب اخرى نضيفها الى هذا المجال كما يلي:

29. تنتهك الاقتراحات جوهر حق العودة باعتباره يعبر عن حرية الاختيار للانسان الفلسطيني بحيث تكون العودة الى بيته وممتلكاته التي شرد منها. وليس الى المناطق والمواقع التي يقررها المعتدي الذي طرد الانسان الفلسطيني وشرده من ارضه وبيته وممتلكاته.

30. ان حق العودة لابد ان يضمن ايضاً حق التعويض لكل من يرغب في العودة بديلاً عن المعاناة والتشرد التي عاشها، ومقابل استخدام الكيان الصهيوني للممتلكات خلال اعوام التشرد.

31. ان الصيغة في المقترحات تفرض على دول عربية استيعاب لاجئين فلسطينيين كمواطنين فيها وهذا امر مرفوض باعتباره قرار عقاب جماعي دون اعطاء الافراد حرية الاختيار.

32. ن المقترحات التي تطالب بصيغة اعتراف الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي بحق اللاجئين بالعودة الى فلسطين التاريخية، او الى وطنهم، تؤكد ان الاتفاقية يجب ان توضح انه لا يوجد حق محدد للاجئين بالعودة الى المناطق التي تقع الان ضمن اسرائيل. هذا الخداع المنطلق من عدم قدرة اسرائيل على استيعاب حق العودة لاصحاب هذا الحق. يفتح المجال لكل يهودي في العالم ان يعود في أي وقت يشاء.. ولا يزال شعار (الصهيونية هي الهجرة) يؤثر على سياسة اسرائيل التي استوعبت خلال فترة وجيزة اكثر من مليون مهجّر روسي ومن دول الاتحاد السوفييتي السابقة، حيث كثيرون منهم لم يكونوا يهوداً. ولكن هنالك مكان لهم في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني.

33. لا يمكن التسليم بحق العودة المزعوم لما يسمى بشعب الله المختار لارض الميعاد بعد الاف السنين ويحرم في الوقت نفسه الانسان الفلسطيني الذي يرى كل يوم ارضه وممتلكاته تغتصب ويطرد منها. هكذا!!!.

34. ان رفض حق العودة يعني استمرار الصراع الى ما لا نهاية وسد الطريق امام امكانية التعايش بين الشعب الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه وبين الاسرائيليين، ان هذا التعايش من شأنه ان يجسد في المستقبل علاقات ديمقراطية في اطار فلسطين التاريخية تضمن السلام والامن. فحق العودة لا يستهدف تدمير اسرائيل كما يردد الصهاينة ولكن يسعى الى تخليص اليهود من العنصرية الصهيونية التي تريد ان تفرض عزلتهم الدائمة عن العالم.

سادساً: المستوطنات

اضافة الى الموقف المبدئي المتعلق اساساً برفض شرعية الاستيطان والمستوطنات فان الاقتراحات حاولت ان تدخل في تفاصيل من شأنها ان تلغي المقولة الامريكية التي اطلقت على ابواب مؤتمر مدريد بان المستوطنات غير شرعية وانها عقبة في طريق السلام. واذا ادركنا ان معظم المستوطنات قد تم انشاؤها او مضاعفة مساحتها في ظل رعاية كلينتون لعملية السلام، ندرك انه كان مع الصهيوني دنيس روس يخططان لما يعرضانه الان والذي يضيف اسباباً اخرى لرفض المقترحات على الشكل التالي:

35. رفض استخدام الكتل الاستيطانية كمبدأ تفاوضي حسب المقترحات الامريكية لانه يخضع اهم المصالح الحيوية الفلسطينية المتمثلة بالتواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية والسيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية، للمصالح الاسرائيلية الجشعة.

36. تعارض المبادئ داخل المقترحات حيث ان مبدأ ضم المستوطنات يتعارض مع مبدأ تقليل تأثير ذلك على الارض الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

37. تطالب المقترحات الموافقة الفلسطينية على انتهاك قرارات الشرعية الدولية التي هي في صالحها من اجل اضفاء الشرعية على عملية الا ستيطان التي تشكل سرطان خطير في الجسد الفلسطيني ارضاً وشعباً.

سابعاً: الامن

يفهم الاسرائيليون ومعهم الامريكان ان الامن هو الذي يحقق السلام. وتأتي المقترحات الامريكية في هذا الاطار بحيث يتحول مبدأ الارض مقابل السلام الى مبدأ الامن مقابل السلام، واحياناً الامن مقابل الامن، المهم ان تغيب الارض عن المعادلة. ان اسباباً جديدة لرفض المقترحات تأتي من خلال طريقة معالجتها لقضية الامن، ومن هذه الاسباب ما يلي:

38. تطرح المقترحات ان يتم الانسحاب خلال ثلاث سنوات، ويتم التسليم لقوات دولية تدريجياً، ويستمر التواجد العسكري الا سرائيلي في وادي الاردن ثلاث سنوات اخرى. ان هذه المقترحات التي كأنما وضعت لكي ترفض، تعطي المبرر بعدم استبدال الاحتلال الاسرائيلي باحتلال مركب مع قوات دولية تلغي الحدود الشرقية لدولة فلسطين. ومن الطبيعي ان امكانية اسرائيل، التي رأينا كيف انسحبت خلال ساعات من جنوب لبنان، تستطيع ان تقوم بعملية الانسحاب خلال شهر وليس سنوات.

39. تقترح امريكا ان يكون لاسرائيل ثلاث محطات انذار مبكر وقواعد مستودعات للسلاح لمدة عشر سنوات الى جانب حق نشر قواتها في الاراضي الفلسطينية خلال حالة طوارئ تحددها اسرائيل. انهم يطالبوننا بان نكون محتلين نفسياً الى الابد. وهي حالة اكثر دونيه من الحكم الذاتي.

40. تعطي المقترحات الشعب الفلسطيني دولة ذات سيادة.. غير مسلحة.. أي انها دولة منتهكة السيادة. وهو امر لا يقبله عاقل، علماً بان الشعب الفلسطيني يدرك ان ثكنة اسرائيل العسكرية لم تحل بينه وبين ثورته وانتفاضته. ولكن البحث عن السلام لابد ان يحمل معه معنى العدالة والاحترام والحرية وليس التبعية.

41. تطالب المقترحات بترتيبات توافق من خلالها دولة فلسطين على انتهاك مجالها الجوي تحت عنوان حاجات اسرائيل التدريبية والعملياتية وهو الامر الذي ينتهك السيادة بشكل سافر ويعقد علاقة الدولة الفلسطينية بالدول العربية المجاورة.

42. ان السلام المفروض من خلال المقترحات لا يضمن انهاء الصراع ولكنه يزيد من تأجيجه في المستقبل حيث القضايا العالقة بين الدولة الفلسطينية المنشودة وبين اسرائيل ستظهر بشكل سافر، وخاصة قضايا المياه، والبيئة والعلاقات الاقتصادية المستقبلية وهي قضايا لا يمكن ان تستقر في ظل المقترحات المطروحة.

43. ان المقترح حول انهاء الصراع في المنطقة بمجرد موافقة القيادة الفلسطينية على مقترحات كلينتون هو الخدعة الكبرى، لان الموافقة على هذه المقترحات بعدما اشرنا اليه من اسباب يعني نقل الصراع الى صراع داخلي فلسطيني فلسطيني يدمر الانتفاضة, والى صراع عربي فلسطيني وهو الامر الذي يكشف أن الفرصة الذهبية التي يقدمها كلينتون في الوقت الضائع من زمن رئاسته هي فرصة مسمومة. واخطر ما فيها اذا وجد من يتجاوب معها انها ستكون ارضية لا ستمرار ممارسة الادارة الجديدة على اساسها. ومن هنا لابد ان يكون الرفض واضحاً وصريحاً.

44. ان انهاء الصراع في المنطقة هو قضية عربية فلسطينية، ولا يمكن ان يتم من خلال صفقة

مفروضة لانها مرفوضة من شعبنا، من امتنا العربية والا سلامية. وان انهاء الصراع يتطلب التوصل الى سلام شامل في المنطقة تكون فيه عملية السلام قد نضجت وحققت اهدافها المقبولة على كافة المسارات السورية واللبنانية الى جانب المسار الفلسطيني.

ان جميع الا سباب المذكورة اعلاه والتي تستهدف رفض الاستسلام ورفض انهاء الانتفاضة المباركة يمكن تلخيصها جميعها في سبب واحد. اذا ما وصلت اليه الادارة الامريكية الجديدة وقررت ان تلعب دوراً هاماً من اجل السلام الشامل والدائم في المنطقة فان عليها ان تتمسك بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

ان الشيء الاساسي في كل ما وصلت اليه الامور من تعقيدات هو عدم التزام الرئيس كلينتون بتوقيعه وتعهده باقامة سلام على اساس قرارات الشرعية الدولية. ونحن لا نطالب بشيء غير الالتزام بهذه القرارات وتنفيذها. وهذا ما يجعلنا نقول باسم حركة فتح للجميع اننا لن نوافق على أي اقتراحات تنتهك قرارات الشرعية التي هي لصالح قضيتنا تحت عنوان النجاة بجلدنا من تهديدات كلينتون وباراك بالحرب فالانتفاضة المباركة المستمرة بارادة شعبنا لديها الجواب للمستقبل (2).

هوامش

1. نشرة فتح العدد 23 منتصف كانون اول عام 2000
2. المصدر السابق العدد 24